23 | كانون الثاني - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 السوداني يرفض إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق

02 الصين وإقليم كردستان العراق: علاقة مُثقلَة بالتعقيدات

03 متى تدرك واشنطن ان الدبلوماسية المبنية على العلاقات الشخصية لها أثرها المدمرعلى العراق؟

04 من المرجح أن يستمر التوازن في السياسة الخارجية العراقية

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار
www.hewariraq.com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار ،حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها .

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة ، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية .

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123
Head@hewariraq.com

السوداني يرفض إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق

يرزح رئيس الوزراء العراق تحت وطأة ضغوط الفصائل الموالية لإيران ويحاول تأجيل رحيل القوات الأمريكية

الكاتب:

خوسيه ماريا مارتن

محرر في الصحيفة الاسبانية atalayar وباحث في العلاقات الدولية

المصدر:

صحيفة atalayar الاسبانية

https://atalayar.com/en/content/al-sudani-resists-ending-us-military-presence-iraq

التاريخ:

29 كانون الأول 2022

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار – د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

يتـردد رئيـس الـوزراء فـي إعـادة النظـر بالوجـود العسـكري الأمريكـي علـى الأراضي العراقيـة. ولايعتقد أن طـرح الموضوع علـى الطاولـة سيسـاعد البـلاد، ولاسـيما فـي وقـت تعـد فيـه العلاقات مع واشـنطن مهمة للغاية. كما ان ما يُنقل من جانب رئيـس الـوزراء هـو نيتـه فـي تفـادي وقـوع «اضطرابـات لاداعي لهـا» مـع إدارة بايدن. لذا مادام السـوداني قـادراً على مقاومة الضغط من شـركائه الموالين لإيران سـيواصل السـوداني تأخير هـذا القرار.

ويـرى رئيـس الـوزراء أن الدعم الأمريكـي هو أمر مهـم، وبعيداً عن الانصياع لمطالب الإطار التنسيقي، يعتقد المراقبون أنه (أي السيد السوداني) سيحاول إقناع الموالين لإيران بتركيز الجهود علـى القضايا المحلية الأخرى. فقد أكد السـوداني نفسـه، وهو القائد العام للقوات المسـلحة في البلاد، على أهمية التنسـيق والتعـاون مـع واشـنطن في اجتماع مـع الجنرال مايـكل كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية، في وقت سابق من هذا العام، الأمـر الـذي يُفصح عن أن أمر انسـحاب القـوات الأمريكية بعيد كل البعـد من أن يحظى بأولوية.

عُيّن محمد شياع السوداني رئيساً لوزراء العراق بفضل الإرادة التي املتها طهران إلى حد كبير. إذ رشح اعضاء التحالف الموالي لإيـران، السوداني، وزير حقوق الإنسان الأسبق، بغية إنهاء الجمود التشريعي الناجم عن خروج 73 نائباً من التيار الصدري من البرلمان. وقد سُرَّ ائتلاف الأحزاب الشيعية بوصول السوداني وهم يرون فيه شخصية قريبة منهم لن تعيق أهدافهم، وفي المقام الأول، اتفاقاتهم مع دكتاتورية آية الله في إيران.

مع ذلك لايبدو أن «إدارة» السوداني مسألة هينة. إذ يتردد رئيس الـوزراء في إعـادة النظر بالوجود العسكري الأمريكي على الأراضي العراقية. ولايعتقد أن طرح الموضوع على الطاولة سيساعد البلاد، ولاسيما في وقت تعد فيه العلاقات مع واشنطن مهمة للغاية. ما يُنقل من جانب رئيس الوزراء هو نيته في تفادي وقوع «اضطرابات لاداعي لها» مع إدارة بايدن. لذا مادام السوداني قادراً على مقاومة الضغط من شركائه الموالين لإيران سيواصل السوداني تأخير هذا القرار.

لطالما شكك المؤيدون لإيران في اتفاقية عام 2008 بين الولايات المتحدة والعراق بشأن الوجود العسكري الأمريكي في البلاد. لقد عززت الاتفاقية الاستراتيجية، إلى جانب تنظيم نشاط القوات الأمريكية، التعاون الاقتصادي، والثقافي، والسياسي. بيد أن الانتقادات لواشنطن قد اشتدت غداة مقتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس، قوة الاستطلاع في فيلق القدس، وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد الشعبي العراقي في كانون الثاني / يناير عام2020 .

لدرجة ان البرلمان العراقي قد صوت على قرار يدعو الحكومة العراقية إلى سحب القوات الأمريكية التي كانت منتشرة على أراضيها لمحاربة نشاط داعش الإرهابي. الشرارة كانت على وجه التحديد وفاة الشخصين المذكورين نتيجة لغارة أمريكية لطائرة بدون طيار في العاصمة العراقية. ومنذ تلك اللحظة، أدى غضب الفصائل الشيعية إلى ضغوطات على مجلس النواب والسلطة التنفيذية، الأمر الذي أدى إلى الموافقة على طرد القوات، وهو ماينوي السوداني تأخيره في الوقت الحالي.

وقد توصل العراق في ذلك الوقت بوجود مصطفى الكاظمي بوصفه

IRAQ COPY

رئيساً للوزراء إلى اتفاق خروج القوات الأمريكية، وتفويض بعض مهامها لمهام استشارية وتدريبية. غير أن هذه القرار لم يرض الموالين لإيران، الذي عدوا هذا الحل «ملائماً» لواشنطن أيضاً، ومن ثم فان فكرتهم في إنهاء الوجود الأمريكي في بلادهم نهائياً ماتزال قائمة. وهذا السبب الكامن وراء النظر إلى وجود حكومة قريبة من النظام الإيراني على أنها فرصة مثالية لإبرام الصفقة بصفة نهائية.

تدعو العديد من الاصوات لشخصيات نافذة في الاطار التنسيقي علناً إلى إنهاء الوجود العسكري الأمريكي، مثل تركي العتيبي، الذي يعتقد أنه «بات من الضروري إعادة النظر في اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع واشنطن، والتي لم تحقق أياً من أهدافها الرئيسة». زد على ذلك، قد خص بلد جو بايدن واصفاً إياه انه يشكل تهديداً لأمنه قائلاً: «ان استغلال واشنطن لبعض بنود الاتفاقية لتسيير طائرات عسكرية من دون أي تفتيش يطرح مشكلة أمنية كبيرة تسترعي الاهتمام».

يعتقد المراقبون، رغم هذه الضغوط، أنها لن تكون كافية لتغيير رأي السوداني. إذ **يرى رئيس الوزراء أن الدعم الأمريكي هو أمر مهم، وبعيداً عن الانصياع لمطالب الإطار التنسيقي، يعتقدون أنه سيحاول إقناع الموالين لإيران بتركيز الجهود على القضايا المحلية الأخرى. فقد أكد السوداني نفسه، وهو القائد العام للقوات المسلحة في البلاد، على أهمية التنسيق والتعاون مع واشنطن في اجتماع مع الجنرال مايكل كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية، في وقت سابق من هذا العام، الأمر الذي يُفصح عن أن أمر انسحاب القوات الأمريكية بعيد كل البعد من أن يحظى بأولوية.**

الملاحظات:

- تركز هذه المقالة، على اشكالية التواجد العسكري الأمريكي في العراق والتحدي الذي تمثله أمام حكومة رئيس الوزراء السوداني.
- ان موضوع انسحاب القوات الأمريكية لايمثل أولوية في جدول أعمال السيد السوداني، إذ تطغى الاولويات المحلية برنامجه الحكومي.
- يرفض السوداني، رغم الضغوط التي يتعرض لها، طرح موضوع انسحاب القوات الأمريكية.
- رحبت الاوساط الأمريكية بطريقة تعامل رئيس الوزراء بقضية تواجد القوات الأمريكية وعدو ذلك بادرة حسن نية ومؤشراً على تبنيه نهج التوازن بإزاء العلاقة مع الولايات المتحدة وإيران.

IRAQ COPY

الصين وإقليم كردستان العراق: علاقة مُثقلَة بالتعقيدات

الكاتب:

سردار عزيز

كبير المستشارين في البرلمان الكردي وباحث وكاتب. تشمل مجالات اهتمامه العلاقات المدنية - العسكرية، والسياسة الإقليمية في الشرق الأوسط، ونظم الحكم

المصدر:

مركز الامارات للسياسات

https://epc.ae/ar/details/featured/alsiyn-wa-iqlim-kurdistan-aleiraq-alaqat-muthqla-bialtaaqidat

التاريخ:

٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢

متابعة:

المعهد العراقي للحوار

ملخص تنفيذي

تتمتع الصين وإقليم كردستان العراق، والنخب الكردية عموماً، بعلاقة تختلف عن علاقة الصين بالدولة العراقية. لهذا السبب، تمتلك الصين الأدوات اللازمة لإقامة علاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الرئيس في إقليم كردستان. في الوقت الذي يقتصر فيه تركيز الصين على الاقتصاد والتجارة وبناء القوة الناعمة، لا تبدو حكومة إقليم كردستان في وضع يسمح لها بالتماهي مع هذا النهج الصيني والتخلي عن التحالف العسكري والضمانات الأمنية التي توفرها لها الولايات المتحدة ويظل التركيز على الأحزاب السياسية إحدى السمات المحددة لشكل العلاقة بين الصين وأكراد العراق؛ فالصين توجه دعوات لأعضاء وكوادر الأحزاب السياسية الكردية أكثر من تلك التي توجهها إلى المسؤولين الحكوميين. من المتوقع أن تستمر علاقة الصين مع حكومة إقليم كردستان في الوقت الحالي. لكن الصعب تخيُّل نجاح الجانبين في بناء مستوى عالٍ من الثقة والصداقة الوثيقة لأسبابٍ عدَّة، من بينها تهديد القوة العسكرية الأمريكية، وحاجة إقليم كردستان الملحة للحماية، وإحجام الصين عن الاعتراف الكامل بحكومة إقليم كردستان. في الغرب، يمكن لحكومة إقليم كردستان ممارسة الضغط وتشكيل الصداقات والتأثير على مختلف مراكز القوة في البلدان الغربية. لكن من المستحيل على حكومة الإقليم أن تفعل الشيء نفسه في الصين

تعمل الصين على توسيع وجودها وقوتها الناعمة في إقليم كردستان العراق أكثر من أي وقت مضى، وذلك عبر الربط بين جامعات ومدارس الإقليم من جهة والجامعات ومعاهد اللغة الصينية من جهة ثانية، وعبر تمويل المنظمات المحلية غير الحكومية، والاستثمار في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتجارة. ومع أن حضور الصين في العراق تركز تقليدياً في الجزء الجنوبي من البلاد، وفي قطاع النفط والغاز تحديداً، إلا أن الاستثمارات الصينية بدأت مؤخراً تشق طريقها في قطاعات البناء والتشييد والبنية التحتية.

مع ذلك، هناك عدد من القضايا الحساسة التي تُلقي بثقلها على العلاقة بين الصين وإقليم كردستان العراق وتزيدها تعقيداً. ويُسلّط هذا التحليل الضوء على مختلف جوانب الوجود الصيني في إقليم كردستان العراق، والأدوات والسُّبل التي توظفها الصين في بناء علاقاتها مع مختلف النخب والفاعلين في الإقليم، وكيف تتنافس مع بقية القوى الرئيسة الأخرى. كما يحاول التحليل الإجابة عن سؤال محوري هو: هل ستصبح أربيل نقطة رئيسية في مشروع الحزام والطريق الصيني؟ وما أثر ذلك في العراق والمنطقة ككل؟

الأصول التاريخية للعلاقة الصينية–الكردية

ترجع العلاقة بين الصين والأكراد في أصلها إلى عدة محطات تاريخية. ويمكن الشروع بمحاولة فهم هذه العلاقة من خلال النظر إلى حقيقة وصول الماوية إلى المنطقة كأيديولوجية، وباعتبارها جزءاً من الحركة الماوية العالمية. ومع ذلك، ارتبطت الماوية الكردية بالحركة الماوية العالمية ارتباطاً غير مباشر. وقبل أن تصبح الصين قوة اقتصادية عالمية رئيسة، سعت حثيثاً إلى إعادة رسم ملامح النظام العالمي والتأثير على السياسات المحلية للدول الأخرى من خلال تصدير الأفكار الماوية. وبالفعل، أثرت الماوية على فصيل كردي عراقي عبر المنظمة الثورية لحزب «توده» الذي يمثل فرع الماوية في إيران.

في كتابه "دعوة لحمل السلاح: ثوار إيران الماركسيون؛ نشأة الفدائيين وتطورهم"، الصادر عام 2012، يذكر علي رهنمة أن كروش لاشاي، أحد

قادة المجموعة الأربعة، زار السليمانية عام 1967 وأصبح المنظر الرئيس للحركة التي تحولت فيما بعد إلى الاتحاد الوطني الكردستاني. وساهم هذا التاريخ في رسم ملامح العلاقة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والصين. وبالفعل، عملت شخصيات كثيرة من الاتحاد الوطني الكردستاني سفراء للعراق في الصين، بدءاً بمحمد صابر الذي عُين سفيراً للعراق في بيجين عام 2007، ووصولاً إلى السفير الحالي شورش خالد.

كما كان الرئيس العراقي السابق وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني الراحل جلال الطالباني يرتبط بعلاقة خاصة مع ماو تسي تونغ والصين، وكان يعد ماو «مثله السياسي الأعلى». وزار الطالباني الصين عام 1955 على رأس وفد طلابي اشتراكي عراقي والتقى بتشو إن لاي، رئيس الوزراء الصيني في ذلك الوقت. لذلك، ليس من المستغرب أن يكون أول مشروع تعمير يُرسى على مستثمرين صينيين في إقليم كردستان العراق في منطقة تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني. من المحطات الرئيسة الأخرى في العلاقة بين الصين وأكراد العراق فتح الصين عام 2014 قنصلية لها في إقليم كردستان، فكانت الصين بهذا آخر عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يفتح له قنصلية في أربيل، مما يدل على حساسية هذه المسألة بالنسبة للصين وتعاملها الحذر مع القضية الكردية في العراق، والأقليات بشكل عام.

وعقب افتتاح القنصلية، أحدثت الصين تحولاً في علاقتها مع إقليم كردستان **ولم تعد تنظر إلى الإقليم كما لو أنه فاعل ثانوي، بل باتت تسعى إلى تأسيس شراكة ثنائية شاملة تقوم على مصالح مختلفة. وعمدت بيجين إلى تأسيس علاقة متعددة الأوجه مع الإقليم بتوظيف القنصلية لربط الإقليم بالصين والعكس صحيح**. وتحرص الصين على التواصل مع مختلف النخب في إقليم كردستان من خلال الكوادر الحزبية ورجال الأعمال والأكاديميين والطلاب والمثقفين وغيرهم. وتتميز هذه المحطات في العلاقة الصينية-الكردية بالانسجام رغم حقيقة أن صين اليوم ليست مثل صين الأمس.

وكما أسلف ذكره، كانت المحطة الأولى في العلاقة الصينية-الكردية في الحقبة الماوية عندما كانت الصين تتبنى سياسة خارجية تقوم على

أسس أيديولوجية، في حين أن المحطة الثانية فكانت مع صين رأسمالية تسعى حثيثاً إلى الولوج إلى مزيد من الأسواق وتأمين مصادر جديدة للطاقة والمواد الخام وكسب قدر أكبر من التأثير في عالم اليوم. وكما ذكرنا آنفاً، تتمتع الصين وإقليم كردستان العراق، والنخب الكردية عموماً، بعلاقة تختلف عن علاقة الصين بالدولة العراقية. لهذا السبب، تمتلك الصين الأدوات اللازمة لإقامة علاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الحزب الرئيس في إقليم كردستان.

ويظل التركيز على الأحزاب السياسية إحدى السمات المحددة لشكل العلاقة بين الصين وأكراد العراق؛ فالصين توجه دعوات لأعضاء وكوادر الأحزاب السياسية الكردية أكثر من تلك التي توجهها إلى المسؤولين الحكوميين. وحقيقة أن الاقتصاد يظل المحرك الرئيس لهذه العلاقة حالياً لا يعني أن العلاقة الصينية-الكردية لا تحكمها أسس حكومية وأيديولوجية؛ فنموذج التنمية الصيني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاوف سياسية وجيوسياسية، سواء كانت داخل الصين أو خارجها. وعلى الرغم من أن الدولة العراقية تؤدي دوراً حيوياً في العلاقة بمجملها، إلا أن من الممكن دراسة العلاقة بين الصين وإقليم كردستان بمعزل عن علاقة الصين مع الدولة العراقية.

لماذا تتمتع العلاقة الصينية-الكردية بالأهمية؟

يمكن عزو ذلك للأسباب الآتية:

إن فهم وتفكيك طبيعة العلاقة بين الصين وأكراد العراق على درجة عالية من الأهمية لفهم سياسة الصين الإقليمية والخارجية في إقليم كردستان العراق والدولة العراقية ككل.

تمثل العلاقة بين الصين وحكومة إقليم كردستان نموذجاً يمكن من خلاله فهم كيفية تعامل الصين مع أقلية ومع حكومة محلية، سواء كانت في العراق أم في مكان آخر؛ فالموقف الذي تتبناه الحكومة الصينية تجاه الأكراد يتناقض مع موقفها من الأقليات داخل الصين نفسها، وهذا التناقض يلقي بظلاله على العلاقة الصينية–الكردية، خصوصاً إذا ما لاحظنا صمت الطرفين تجاه العديد من المسائل.

IRAQ COPY

تستخدم الصين علاقتها مع أكـراد العراق أداة في سياستها تجاه الولايات المتحدة، وإن كان ذلك بشكل رمزي؛ فبعض الجماعات السياسية والمسلحة في العراق باتت تنظر إلى الصين على أنها بديل للولايات المتحدة، وهو دور لا يبدو أن الصين تقابله بترحيب كبير.

مع هذا، إذا تمكنت الصين من الحفاظ على موقعها ونفوذها في إقليم كردستان العراق، فسيكون لذلك أهمية رمزية كبيرة في التنافس المستعر بين القوى العظمى على النفوذ في بقية العراق، لاسيما أن الولايات المتحدة كانت قد وفرت الحماية لإقليم كردستان العراق منذ تسعينيات القرن الماضي، **غير أن تحرك حكومة الإقليم نحو الانفتاح على الصين يشي بأن نفوذ الولايات المتحدة في الإقليم آخذ في التراجع.**

العلاقات والقضايا السياسية

علاقة الصين مع إقليم كردستان العراق علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، حيث يرى كلا الطرفين أن علاقتهما تتيح فرصاً وتفرض تحديات في الوقت نفسه؛ ففي الوقت الذي يقتصر فيه تركيز الصين على الاقتصاد والتجارة وبناء القوة الناعمة، لا تبدو حكومة إقليم كردستان في وضع يسمح لها بالتماهي مع هذا النهج الصيني والتخلي عن التحالف العسكري والضمانات الأمنية التي توفرها لها الولايات المتحدة. ومع ذلك، نجح الإقليم في الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي والتجاري الصيني على الإقليم من جهة، ومن الحماية العسكرية الأمريكية من جهة ثانية. ولكن، **سيكون لزاماً على حكومة إقليم كردستان العراق اتخاذ خيار صعب في حال تدهورت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين**. وعليه، فإن بقاء الوضع الراهن على ما هو بين الولايات المتحدة والصين يصب في مصلحة إقليم كردستان العراق.

ومع أن تأثير إقليم كردستان العراق على التنافس بين الصين والولايات المتحدة لا يذكر، إلا أن لدى الإقليم مصلحة قوية في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق في علاقته مع القوتين العظميين. فالولايات المتحدة والصين يخوضان منافسة غير مباشرة، ولكنها محدودة النطاق في إقليم كردستان العراق، من خلال توظيف وسائل الإعلام والدعاية وتجنيد نشطاء

محليين وتمويل مجموعات ومجتمعات مختلفة. وبصرف النظر عن التنافس الصيني-الأمريكي، تشوب العلاقة بين الصين وإقليم كردستان العراق بعض الصعوبات.

وعلى رغم سعي الصين الحثيث إلى توسيع حضورها في إقليم كردستان العراق، فإنها لا تسمح للإقليم بفعل الشيء نفسه في الصين؛ فالصين التي أنشأت قنصلية لها في أربيل عام 2014، لم تسمح لحكومة إقليم كردستان بإنشاء قنصلية لها في بيجين، وهي مسألة يحرص كلا الجانبين على التقليل من أهميتها. وخلال مقابلة عام 2021، أكد المسؤولان الرفيعان في حكومة إقليم كردستان، فلاح مصطفى بكير وسفين ديـزاي، على الطابع الفني للقضايا التي نوَّه لها القنصل العام الصيني في أربيل، ني روشي. علاوة على ذلك، قال القياديان في الاتحاد الوطني الكردستاني، محمد صابر وآزاد جنديانى، إن «الصين اقترحت أن تفتح حكومة إقليم كردستان مكتباً تجارياً مسجلاً باسم شركة ليكون بمثابة ممثل سياسي لحكومة الإقليم في الصين». وبقراءة هذه التناقضات، يظهر لنا أن الصين غير مهتمة بهذا الجانب في علاقتها مع إقليم كردستان العراق.

تتمثل الأهداف الأساسية لاستراتيجية القوة الناعمة للصين في جعل العملاق الآسيوي أكثر جاذبية، وتقديم الصين بوصفها بديلاً للنموذج الديمقراطي الأمريكي، وبناء صورة للشراكة مع الصين على أنها طريقة سريعة ومجدية لإعادة بناء المنطقة. ويبدو هذا النهج ناجحاً لغاية الآن؛ إذ تواصل الشركات الصينية الفوز بعقود استثمار في العراق وإقليم كردستان، ما يضع باقي الشركات والبلدان في حيرة من أمرها بشأن كيفية المنافسة مع الصينيين. كما بات الحضور الصيني في قطاعات التعليم في إقليم كردستان العراق أكثر وضوحاً، لاسيما الجامعات، حيث أبرمت الصين شراكات مع سبع جامعات عامة وخاصة في الإقليم، انطلاقاً من محورية التعليم في دبلوماسية «الأفراد» التي تنتهجها الصين. كما يحاول الصينيون أيضاً توظيف شركاء محليين لهم من خلال تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية والصحفيين والمترجمين، مثل مركز تشاوي كرد (Chawi Kurd).

IRAQ COPY

واستخدمت الصين عدة طرق لتنفيذ هذه الخطط في مجالات متعددة. وعلى سبيل المثال، قُدِّمَت تفسيرات مختلفة لسبب تفوق الشركات الصينية على غيرها من الشركات. يقول أكيكو يوشيوكا، كبير المحللين في العراق وكردستان العراق في معهد اقتصاديات الطاقة باليابان، إن «قوة الصين لا تكمن في قوتها الاقتصادية فحسب، بل أيضاً في استعدادها للمغامرة بدعم من الشركات المملوكة للدولة». ويضيف يوشيوكا أن التدخل الحكومي [الصيني] كان حاسماً في فوز الشركات الصينية بالعقود.

ومكَّنت هذه العلاقة الوثيقة بين الشركات الصينية والحكومة هذه الشركات من المنافسة بقوة مدفوعة بالقدرة على تحمل المخاطر وقبول أرباح أقل. فقد سبق أن قال وزير الزراعة في حكومة إقليم كردستان العراق إن الشركات الصينية حصلت على عقود لبناء **أربعة سدود في الإقليم**، لأنها كانت على استعداد لتشييد هذه السدود بأسعار أقل من تلك المعروضة من قبل **شركات أخرى. باختصار، إن قدرة الصين على الفوز بعقود الاستثمار والتوسع والمنافسة مع الآخرين تقوم أساساً على اندماج الشركات الحكومية مع بعضها بعضاً، والاستعداد للمخاطرة، وتبني خطط طويلة الأجل، والتفكير بالتوسع.**

ومع ذلك، لا تخلو علاقات الصين مع حكومة إقليم كردستان من المشكلات؛ ففي الوقت الذي تدعي فيه الصين أنها لا تتدخل بالشؤون السياسية الداخلية للمناطق والبلدان التي تستثمر فيها، إلا أنها تواصل فرض سياسة «الصين الواحدة» على إقليم كردستان العراق وتمنعه من إقامة علاقات سياسية مع تايوان. فوفقاً لمصدر مطلع، ألغت الصين ذات مرة زيارة كان رئيس الوزراء السابق لحكومة إقليم كردستان ينوي القيام بها إلى تايوان. **وعلى الرغم من أن الصين تفوز بالعقود الاستثمارية في إقليم كردستان أكثر من أي مكان آخر وتؤثر على مختلف نخب الإقليم، إلا أنها لم تجد قبولاً واسعاً بين الناس العاديين بعد.**

علاوة على ذلك، وعلى عكس ما هو حاصل في أجزاء أخرى من العراق، لم تعلن أي حركة أو جماعة سياسية رسمياً دعمها للوجود الصيني في إقليم كردستان. في جنوب العراق مثلاً، تضغط منظمات سياسية وشعبية على الحكومة المركزية لضم العراق رسمياً إلى مشروع الحزام والطريق

IRAQ COPY

الصيني. وفي فعاليات غير مسبوقة في جنوب العراق، نظمت الحركة الشعبية لطريق الحرير مسيرات ومؤتمرات واجتماعات امتدت من كربلاء إلى البصرة تطالب إلى توثيق العلاقات الاقتصادية مع الصين. ومع ذلك، لا يزال اهتمام الصين منصباً على النخب في إقليم كردستان.

على الرغم من أن الصين تعتزم تشييد مبنى جديد لقنصليتها العامة في أربيل، في خطوة تشير إلى أن هناك نوايا لتحسين العلاقة مع الإقليم، إلا أنها تواجه بعض الصعوبات في هذا الصدد. فبناء قنصلية جديدة يعني أن المزيد من المواطنين الصينيين سيزورون إقليم كردستان العراق، وأنه سيتم تشجيع أعداد أكبر من مواطني الإقليم لزيارة الصين. ومع ذلك، **تنظر الصين إلى حكومة إقليم كردستان العراق على أنها لا تعدو عن كونها حكومة محلية ليس لها حضور أو تأثير دبلوماسي. ونتيجة لذلك، يختلف النهج الذي تتبناه الصين اختلافاً كبيراً عن ذلك الذي تنتهجه باقي القوى العالمية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة.**

يقود هذا الوضع إلى حالة واضحة من عدم التماثل في القوة الكلية في العلاقة بين الصين وكردستان، الأمر الذي له آثار نفسية وسلوكية سلبية على الجانبين. ولذلك، لن تجد القضايا الكردية أبداً طريقها إلى طاولة أعلى صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية نظراً لأن صانع القرار **الصيني لا يولي الإقليم قدراً عالٍ من الاهتمام، على الأقل في الوقت الحالي**. فمن الناحية العملية، يتم وضع السياسات تجاه إقليم كردستان بشكل أساسي على المستويات التشغيلية من قبل القنصليات والسفارات وغيرها من الأجهزة الحكومية، بما في ذلك وزارات الخارجية والتجارة. وهذا يتناقض هذا بشكل حاد مع علاقات حكومة إقليم كردستان مع البلدان الأخرى، حيث تكون الاستضافة والاستقبال وغيرها من أوجه بناء العلاقات على أعلى المستويات.

في الغرب، يمكن لحكومة إقليم كردستان ممارسة الضغط وتشكيل الصداقات والتأثير على مختلف مراكز القوة في البلدان الغربية. لكن من المستحيل على حكومة الإقليم أن تفعل الشيء نفسه في الصين. ومن ثم، في علاقتها مع الصين، يجب على حكومة إقليم كردستان الحفاظ على الوضع الراهن والتماهي معه واحترامه، بل وفي بعض الأحيان، الامتثال

له. فالنخب السياسية في حكومة إقليم كردستان تدرك تماماً أن الولايات المتحدة متوجسة من التوسع الصيني المتزايد في الإقليم. لذلك، يواجه إقليم كردستان العراق معضلة في علاقته مع الصين، والتي أشار إليها جون إيكينبيري بـ «الهرمية الثنائية» في بحث له بعنوان "بين النسر والتنين: أمريكا والصين واستراتيجيات الدولة الوسطى في شرق آسيا." لذلك، يمكن **لإقليم كردستان العراق الاستفادة من الاستثمارات الاقتصادية والتكنولوجية الصينية من جهة، والحماية العسكرية الأمريكية من جهة أخرى.**

على أي حال، سيكون من الصعب على حكومة إقليم كردستان أن تجد نفسها في موقف يتعين عليها فيه الاختيار بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل. ولأن مثل هذا الوضع وارد الحدوث، فقد اختار كلا الطرفين العمل بهدوء وبصمت. لكن هناك تباين رئيس بين الصين وإقليم كردستان العراق. فمن جهة، تعد الصين من أكبر الداعين للالتزام بمبدأ «سيادة وستفاليا» في العلاقات الدولية، أي بأن لكل دولة سيادة على أراضيها وشؤونها الداخلية. وعلى النقيض من ذلك، تفضل حكومة إقليم كردستان العراق نموذج مسؤولية الحماية الذي يقوم على مبدأ السماح للمجتمع الدولي بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

التعاون في قطاع الطاقة

يعد العراق ثالث أكبر مورد للنفط الخام للصين، حيث يزود العملاق الآسيوي بنحو 10.2% من احتياجاته النفطية. وفي سياق النموذج الذي تقوم عليه استراتيجية الصين لأمن الطاقة، والذي ينصب بشكل أساسي على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، وعلى مفهوم أمن الطاقة الذي يركز على تجنُّب التغييرات المفاجئة في توفر الطاقة، تعتزم الصين الذهاب إلى ما هو أبعد من قطاع النفط وحسب. تتركز شركات الطاقة الصينية في الغالب في جنوب العراق. وفي تسعينيات القرن الماضي، حاولت الصين، كما فعلت في بلدان أخرى، ملء الفراغ الذي خلفته العقوبات على العراق وعزلته الدولية عن طريق الحلول مكان الشركات الأخرى.

IRAQ COPY

وأرست اتفاقية وقعت عام 1997 بين مؤسسة البترول الوطنية الصينية وحكومة حزب البعث العراقي السابقة لتطوير حقل الأحدب النفطي الأساس المطلوب لصفقات أُبرِمَت لاحقاً، على الرغم من حقيقة أن الاتفاقية نفسها لم تضع موضع التنفيذ أبداً. كما دفعت شركة الصين للبتروكيماويات «سينوبك» مبلغاً قدره 7.24 مليار دولار أمريكي في يونيو 2009 لشركة أداكس بتروليوم السويسرية العاملة في مجال التنقيب عن النفط للدخول إلى قطاع النفط في إقليم كردستان العراق. استهدف العقد حقل «طق طق» النفطي الواقع بين كركوك وأربيل، إلى جانب مجموعة خدمات حقول النفط "سينوبك أنتون"، التي تعمل في العديد من مشاريع القطاع النفطي في إقليم كردستان العراق. قبل ذلك، كانت الشركات الصينية تعمل في الغالب في قطاعات الخدمات الهندسية والمشتريات والبناء، وعملت لصالح شركات أخرى، كما أفاد دبلوماسي سابق في القنصلية الصينية في أربيل. بالإضافة إلى ذلك، **اشترت الصين نفط إقليم كردستان عام 2019 بسعر يقل بدولارين أمريكيين للبرميل عن سعر السوق.**

يمكن أن يُعزى انخفاض الاستثمار الصيني في قطاع الطاقة في إقليم كردستان إلى عدة عوامل، بما في ذلك التخوف من الوضع القانوني لحكومة الإقليم. كما قد يكون الخام مشكلة بحد ذاته. في العراق، يعد النفط أكثر من مجرد مصدر للطاقة أو سلعة اقتصادية للأكراد والبلاد ككل، بل هو أيضاً أحد أكثر القضايا الخلافية بين الحكومة العراقية المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. **لذلك، تدرك الصين جيداً مدى حساسية هذه العلاقة، وتتبنى سياسة تحاول من خلالها الموازنة بين الطرفين.**

مع ذلك، ونظراً لأن الصين أصبحت المستثمر الرئيس في قطاع النفط العراقي وأصبح العراق أحد المصادر الرئيسة لواردات النفط الصينية، فلن يتمكن الصينيون من التركيز على كل من بغداد وأربيل في وقت واحد. على الرغم من الاستثمار المحدود في هذا القطاع، يظل قطاع الطاقة في إقليم كردستان العراق داعماً غير مباشر للتجارة والبنية التحتية في الصين. نظراً لنظامه الاقتصادي الريعي، **يستورد إقليم كردستان معظم احتياجاته من البضائع والسلع بدلاً من إنتاجها، وتعد الصين أحد أكبر الموردين الرئيسين لسوق الإقليم، إلى جانب إيران وتركيا. فوفقاً لمصدر**

IRAQ COPY

في وزارة التجارة والصناعة، فإن ما يتراوح من 70 إلى 80 شركة مسجلة لدى حكومة إقليم كردستان تورد البضائع الصينية إلى الإقليم.

الاستثمارات الصينية في القطاعات غير النفطية

تسعى الصين حثيثاً إلى الاستثمار في إقليم كردستان العراق؛ فالوضع الأمني المستقر في محافظة أربيل وبيئتها الجاذبة للاستثمار تجعلان منها مقصداً للاستثمارات الصينية في الإقليم. كما تستفيد الصين أيضاً من حاجة حكومة إقليم كردستان للاستثمارات الأجنبية وقلة القيود القانونية في الإقليم. ونظراً لأن محافظة أربيل جزء من العراق وتُحاذي كل من إيران وسوريا، يمكن للصين استخدامها مركزاً لتوزيع البضائع والسلع إلى أجزاء أخرى من البلاد والمنطقة ككل. وفي حين أنه من المعروف على نطاق واسع أن التركيز الأساسي للصين ينصب على قطاع الطاقة، لاسيما الاستثمار في قطاع النفط في العراق وإقليم كردستان، يمكن وصف نهجها بأنه يتجاوز قطاع النفط والغاز كما يتجلى من خلال محاولاتها الاستثمار في كل قطاع.

على أطراف مدينة أربيل، **تخطط شركة بيجين للاستثمار لإطلاق مشروع سياحي ثقافي ضخم يسمى «المدينة السعيدة". وسيتضمن المشروع منتزهاً سياحياً ومركزاً تجارياً ضخماً ليصبح وجهة سياحية للزائرين من مختلف أنحاء العراق. وسيُستخدَم هذا المركز التجاري الفريد من نوعه لعرض المنتجات الصينية، وتعريف الجمهور بها، ليصبح في نهاية المطاف مركزاً لتوزيع المنتجات الصينية**، وفقاً لموقع الشركة على الإنترنت.

حاولت الصين استخدام المعرض لربط أربيل بالمدن الصينية والربط بين الأسواق والتجار عبر الإنترنت. وفي 8 مارس 2021، أُطلِقَ معرض جينهوا التجاري للتصدير عبر الإنترنت، والذي نُظِّمَ خصيصاً لإقليم كردستان العراق. ونظَّم المعرض كل من مكتب التجارة البلدي في مدينة جينهوا في الصين، ولجنة جينهوا التابعة للمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية وفرع أربيل (إقليم كردستان) في غرفة التجارة العراقية للواردات والصادرات.

بذلت الصين جهوداً لترسيخ وجودها في إقليم كردستان العراق في عدة مجالات أخرى كما حدث قبل وأثناء جائحة كوفيد-19، واستخدمت

IRAQ COPY

العديد من الأدوات لتحقيق ذلك. على سبيل المثال، ما انفك المدير الدولي لشركة النفط الصينية HBP، تشين ليانغ، يحاول إيجاد موطئ قدم لشركته لدى حكومة إقليم كردستان. فخلال جائحة كوفيد-19، قدمت الشركة نفسها 5400 مجموعة اختبار طارئة و30000 كمامة لإحدى المنظمات الخيرية الرئيسة الناشطة في الإقليم، وهي مؤسسة بارزاني الخيرية. تعمل الشركات الصينية في مختلف القطاعات، بما في ذلك كفاءة الكشف الكمي (DQE)، وخدمات النفط والغاز، والمصافي، والسدود.

كما تعمل الشركات الصينية أيضاً على تأسيس شراكات مع الشركات المحلية؛ فقد أبرمت شركة الطاقة الصينية (PowerChina) شراكة مع مجموعة دابين (Dabin Group)، وميلات القابضة (Mellat Holding) لبناء مصنع للأسمنت. كما أبرمت الشركة الصينية نفسها شراكة مع مجموعة خوشناو (Khoshnaw Group) لإنتاج القمح. وأنشأت الصين وزارة لأمن الدولة (Guoanbu) ومراكز للشرطة في الخارج للتوسع عالمياً. ووفقاً للمصادر، تنشط وزارة أمن الدولة الصينية في أربيل كجزء من أدوارها المتزايدة، وتعمل على جذب المثقفين المحليين، والوصول إلى صناع القرار في الإقليم، وإطلاق شركة إعلامية ستتولى المسؤولية عن ترجمة الكتب الصينية إلى اللغة الكردية للوصول إلى جمهور أكبر.

القوة الناعمة للصين

في كردستان العراق، كان تركيز الصين على أدوات القوة الناعمة واضحاً، إذ سعت بيجين سعياً لا حدود له تجاه تعزيز قوتها الناعمة طوال فترة صعودها. تقول ماريا ريبنيكوفا، في كتابها "القوة الناعمة الصينية" (الصادر عن مطبعة جامعة كامبريدج، 2022)، أنه في السياقات المحلية والدولية، يحرص الرئيس الصيني شي جينبينغ على التأكيد على «القوة الناعمة» ويستدعيها بشكل متكرر. لذلك، ليس من المستغرب أن تتمتع الصين بعلاقة قوية تعتمد على القوة الناعمة مع إقليم كردستان العراق. سيركز القسم التالي من هذه الورقة على أنشطة الصين داخل جامعات إقليم كردستان العراق والمجتمعات المدنية.

IRAQ COPY

تتعاون الصين مع الجامعات في إقليم كردستان العراق من خلال تنظيم الرحلات، وتقديم الزمالات، وفتح الركن الصيني (برنامج لتأسيس علاقات بين المؤسسات والأفراد في كردستان وفي الصين بهدف بناء الشراكات في مختلف المجالات)، وإنشاء مراكز لتعليم اللغة الصينية. هذا إلى جانب إنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لشركة هواوي والتوسع السريع فيها. وفي هذا السياق، تعمل شركة هواوي على إبرام شراكات مع الأكاديميات في جميع أنحاء العالم، وتقديم التدريب التكنولوجي، وتشجيع الطلاب على الحصول على شهادات من الشركة، وتطوير الأفراد أصحاب المهارات العملية.

كما تواصلت القنصلية الصينية مع جامعات أخرى في الإقليم بعد إنشاء مركز اللغات في مدينة أربيل، وأُعلِنَ مؤخراً عن افتتاح ركن صيني في جامعة دهوك. وتشير مصادر إلى أن القنصلية الصينية في أربيل تجري محادثات مع جامعتي السليمانية ورابرين لافتتاح أركان صينية فيها. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيارات متكررة لطلاب إقليم كردستان إلى الصين وإلى الجامعات الصينية. وتحاول الصين الجمع ما بين التعليم والدبلوماسية من خلال هذه الأكاديميات والمراكز والأركان والزيارات. بشكل عام، يهدف عمل الصين في قطاع التعليم في إقليم كردستان إلى تحسين صورتها من خلال إيجاد قاعدة شعبية داعمة لها في المجتمعات المحلية وخلق صورة إيجابية عنها بين النخبة المتعلمة.

وسعياً لتحقيق الهدف نفسه، اقترحت القنصلية العامة للصين عام 2017 على كلية اللغات بجامعة صلاح الدين إنشاء قسم للغة الصينية بالجامعة. وتم بالفعل تأسيس العديد من الروابط الأخرى مع جامعات مختلفة في الإقليم. ويمكن النظر إلى إنشاء العديد من أكاديميات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لشركة هواوي على أنه شكل من أشكال بناء القوة الناعمة، وفي الوقت نفسه أعمال تجارية، قد يترتب عليها جمع لبيانات عن الإقليم. تُقدّم أكاديميات هواوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً دورات تدريبية وشهادات في الجامعة اللبنانية الفرنسية، وجامعة كرميان، وجامعة دهوك، وجامعة السليمانية التقنية، وجامعة صلاح الدين.

تشجع هواوي وتدعم هذه الأكاديميات التي تقوم بدورها بتعليم وتدريب الطلاب في العديد من الاختصاصات، بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات سلسلة الكتل (blockchain). ووفقاً لمصادر جامعية، باتت هذه المراكز تحقق نجاحاً كبيراً، وأصبح لدى خريجيها فرصة أفضل للحصول على عمل لدى إحدى شركات الاتصالات الرئيسة في الإقليم، والتي تعد هواوي واحدة من الموردين الرئيسين لهذه الشركة. إلى جانب تقديم التدريب ومنح الشهادات، تنفذ هواوي مسابقتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإقليم. فعام 2022، هزم فريق من جامعة صلاح الدين فرقاً من جميع أنحاء العالم وفاز بالجائزة الكبرى في مسابقة الابتكار.

كما ينشط الصينيون بشكل كبير في قطاع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني. مركز تشاوي كرد (Chawi Kurd) هو منظمة مجتمع مدني تمولها الصين وتحاول من خلاله وخلال غيره من مؤسسات المجتمع المدني تعميق علاقتها وتواصلها مع الشعب الكردي. كما مولت القنصلية الصينية في أربيل الترجمة الكردية لكتاب الرئيس الصيني شي جينبينغ "حكم الصين". وبعد نشر الكتاب، دُعيَ المدير السابق للمركز لزيارة الصين. والتقى مدير المركز، الذي ينظر إليه الصينيون كما لو أنه مركز للتنمية السياسية، ممثلين عن مركز التعاون الدولي للتنمية الوطنية والإصلاح في الصين خلال الزيارة.

ومع ذلك، يظل التركيز منصباً على التنمية أكثر منه على الديمقراطية. وبحسب دلشاد نامق، رئيس مركز تشاوي كرد، فإن «القضايا السياسية والديمقراطية الكردية لا تناقش أبداً في اجتماعاتهم مع المسؤولين الصينيين». وقد يكون الابتعاد عن تناول مثل هذه المواضيع نابعاً من مبادئ «اللاءات الثلاثة» التي عبر عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ: "لا وكلاء، ولا مجال اهتمام، ولا محاولة لملء أي فراغ في السلطة في الشرق الأوسط". ومع هذا، فإن التركيز على التنمية يشي أن العلاقة الصينية–الكردية يحكمها أكثر من مجرد «لاءات ثلاثة»، وأبرزها الالتزام بعدم التطرق للقضايا المتصلة بالديمقراطية والتركيز بدلاً من ذلك على التنمية.

IRAQ COPY

كما أن العمل ضمن إطار التنمية، وليس الديمقراطية، يعني أن الصين لا تنظر إلى حكومة إقليم كردستان ككيان سياسي. ترتبط الصين بالقنوات الإعلامية الرئيسة في إقليم كردستان من خلال المقابلات والمقالات التي تكتبها القنصلية والرحلات التي تنظمها لممثلي وسائل الإعلام الكردي إلى الصين. بالإضافة إلى ذلك، تدير القنصلية الصينية في أربيل صفحتها على موقع فيسبوك باللغة الكردية. ويكشف استعراض سريع للمواد المنشورة على الصفحة أنه إلى جانب الترويج للنخب السياسية البارزة، تركز الصين في المقام الأول على صور مشاريع البنية التحتية الضخمة والمدن الجديدة والسدود والجسور وغيرها من المشاريع، ما يؤكد تركيزها على التنمية وإغفال موضوع الديمقراطية.

تهدف كل هذه الجهود إلى تحقيق أهداف متعددة في الوقت نفسه، من بينها سعي الصين الحثيث لتمييز نفسها عن النموذج الأمريكي، وخاصة التجربة الأمريكية في العراق من خلال هذا الخطاب. وتحاول الصين ربط الديمقراطية بالفوضى من جهة، والتنمية، وتحديداً نموذج التنمية الصيني، بالاستقرار والنمو من جهة أخرى. ونظراً لأن هذا النهج يتجنَّب التطرق إلى أي جانب من جوانب السياسة أو البيئة أو حقوق الإنسان، فإنه بالنتيجة يمكن الصين من التركيز على الفوز بالعقود والمشاريع. وترحب النخب في حكومة إقليم كردستان، وإن كان بحذر، بهذا النهج.

استنتاجات

تشق الصين طريقها نحو تعميق وجودها في إقليم كردستان العراق من بوابة الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والتجارة والطاقة والتعليم، فضلاً عن استخدام أدوات القوة الناعمة التي تمتلكها. ولكن حقيقة أن كلا الطرفين يعمل ضمن حدود ومقيدات معينة يُعقِّد من العلاقة بينهما؛ ففي الوقت الذي تسعى فيه الصين نحو مزيد من التوسع وتحاول جذب المستهلكين في الإقليم إلى نموذجها ومنتجاتها، لا تمتلك حكومة إقليم كردستان أي فرصة لإيجاد موطئ قدم لها في الصين، ناهيك عن محاولة التأثير أو ممارسة الضغط هناك. وبغض النظر عن مدى محدودية العلاقة، فإنها لن تكون في منأى عن التبعات المترتبة على أي توترات بين الولايات

المتحدة والصين. نتيجة لذلك، ستضطر حكومة إقليم كردستان في المستقبل إلى الاختيار بين الاقتصاد والأمن، خاصة إذا تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية بشكل أكبر على نطاق عالمي.

تُصبح المعضلة أكثر حدة عندما تكون الولايات المتحدة غير راغبة في الاستثمار، والصين غير مستعدة لتوفير الأمن؛ فقد يثير توسع الصين في العراق وإقليم كردستان قلق الولايات المتحدة ودول أخرى، خاصة فيما يتعلق بفوز الشركات الصينية بالعقود واستعدادها للمجازفة. وتحاول الصين إخراج العراق من الفضاء الأمريكي من خلال التركيز على التنمية بدلاً من الديمقراطية. كما سيؤدي صعود النفوذ الصيني إلى إعاقة عملية التحول الديمقراطي في العراق، خاصة وأن الولايات المتحدة ودول أخرى باتت ترى أن الناس قد ضاقوا ذرعاً بمحاولات التحول الديمقراطي. ولا تخشى الصين من طرح نموذج الرقابة والرصد الخاص بها، ما يُسهِم في زيادة الرقابة الاجتماعية والسياسية في الإقليم.

وحتى في نموذج الإدارة، تُفضِّل النخب السياسية الكردية العراقية النموذج الصيني الذي يجسد علاقة وثيقة وتكافل بين الحزب والدولة، ويقوم على الفصل بين الحقوق الاقتصادية والسياسية، ويرتكز أساساً على النموذج الماوي القديم المدفوع برغبة الجمع بين امتلاك السلطة من جهة والقدرة على ممارسة العنف من جهة أخرى. وعلى الرغم من ولعها بهذا النموذج، إلا أن النخب الكردية العراقية لا يمكنها تبنّيه صراحة. كما باتت أذرع القوة الناعمة للصين تستخدم عبر الجامعات في إقليم كردستان العراق وفق منهجية عمل صينية فريدة.

كما تُسهِم المبادرات الصينية في قطاع التعليم وتعلم اللغة الصينية وفرص العمل في الشركات الصينية وعوامل أخرى في رسم صورة إيجابية عن الصين بين سكان إقليم كردستان العراق. علاوة على ذلك، تحاول الصين توظيف شركاء وأدوات محلية للقيام بجهود التواصل مع النخب المحلية. في ضوء ما تقدم، من الواضح أن الصين، وبرغم كل التحفظات الكردية، أصبحت الصين جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد إقليم كردستان العراق، وأوجدت لنفسها موطئ قدم في قطاعات التعليم، والسوق، والسياسة بطريقتها الفريدة الآخذة بالتوسع.

وعلى الرغم من كل التحديات، ستستمر علاقة الصين مع حكومة إقليم كردستان في الوقت الحالي. ومع ذلك، من الصعب تخيل نجاح الجانبين في بناء مستوى عالٍ من الثقة والصداقة الوثيقة لأسبابٍ عدَّة، من بينها تهديد القوة العسكرية الأمريكية، وحاجة إقليم كردستان الملحة للحماية، وإحجام الصين عن الاعتراف الكامل بحكومة إقليم كردستان. وعليه، سيظل يخيم على العلاقة الصينية–الكردية أجواء من الضبابية والحساسية.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- ان التنامي التدريجي للتواجد الاقتصادي الصيني في إقليم كردستان العراق ينطوي على دلالات رمزية عن طبيعة التحولات والتغيرات في سياسات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط. حيث يعد الإقليم وزعاماته التاريخية من الحلفاء والشركاء التاريخين للولايات المتحدة منذ بداية تسعينات القرن الماضي. وقد يؤشر تنامي الوجود الصيني في الإقليمي في هذه المرحلة بالتحديد تراجعا في نفوذ ورغبة الولايات المتحدة في ترسيخ انغماسها في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.
- على الرغم من تشعب واتساع وتعدد أوجه العلاقات الصينية الكردية, الا ان الطابع الاقتصادي الاستثماري والتجاري والثقافي لا يزال السمة الغالبة والحاكمة على نمط هذه العلاقة. حيث يتضح الحذر والمخاوف الصينية من رفع سقف العلاقة هذه الى مستويات امنية واستراتيجية وسياسية لتجنب اثارة حفيظة الحكومية المركزية في بغداد. ويعزز ذلك الامر السلوك الصيني العام الحذر من الاقلمة وتعزيز النزعات الانفصالية في الداخل او الخارج على حد سواء. يضاف الى ذلك ان التفاعل الصيني مع الإقليم لا يزال يتم عن طريق الأحزاب الكردية المهيمنة ولم يأخذ شكلا مؤسسيا, كما ان القبول الشعبي للصين في الأوساط الكردية محدود في طبيعته.
- على الحكومة المركزية في بغداد التأكيد للجانب الصيني ومن خلال القنوات الدبلوماسية بان النشاطات الصينية الاقتصادية الصينية في الإقليم في مجالات الطاقة والمياه يجب ان تتوافق مع المصلحة القومية العراقية العليا, وان التجاوزات في المجال سيترتب عليها ردود أفعال حاسمة من بغداد بشكل عقوبات مباشرة على الشركات الصينية التي تنخرط في نشاطات اقتصادية مضرة بالمصالح العراقية. فالاستثمارات الصينية في مجال بناء السدود ينبغي ان يتم بالتنسيق مع الحكومة المركزية لضمان عدم تأثيره على الاطلاقات المائية التي تتدفق الى باقي الأراضي العراقية.

متى تدرك واشنطن ان الدبلوماسية المبنية على العلاقات الشخصية لها أثرها المدمر على العراق؟

الكاتب:

مايكل روبن

زميل أقدم في مؤسسة المشروع الامريكي

المصدر:

معهد المشروع الأمريكي

https://www.aei.org/op-eds/when-will-washington-realize-personality-driven-diplomacy-is-poison-for-iraq/

التاريخ:

٢٠ ديسمبر ٢٠٢٢

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

عوضا عن تحسين الديمقراطية في العراق ومحاربة وباء الفساد الذي يفتك بالبلاد, اختار المسؤولون الامريكيون تسيير الأمور من خلال سماسرة السلطة وامراء الحرب العراقيين. لقد تعامل المسؤولون في مختلف الإدارات الديمقراطية والجمهورية في واشنطن على سبيل المثال مع مسعود البارزاني كرجل لا يمكن الاستغناء عنه. قبل أربعين عاما, أبدت البيشمركة شجاعة وجلد في قتالهم ضد نظام صدام حسين, اما اليوم فهم لا يتعدون كونهم ميليشيا تمولها الولايات المتحدة, مشابهة الى حد كبير للميليشيات التي تدعمها إيران, ولا تقوم بتوفير الامن, بقدر عملها على حماية المصالح السياسية والمالية الشخصية للقادة السياسيين. في بغداد, نادرا ما افضى الاعتماد الأمريكي المفرط على الافراد الى نتيجة مرضية. فقد دعمت الولايات المتحدة بشكل علني رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي على سبيل المثال, ايمانا منها بإمكانية استخدامه لمحاربة الميليشيات وجذب العراق بعيدا عن النفوذ الإيراني. فلم يكن الكاظمي غير مؤثر وغير فعال فحسب, انما ازكمت رائحة فساده الانوف وارتبطت بالولايات المتحدة وتركت العراق في حال اسوء مما كان عليه قبل تسنم الكاظمي للمنصب. لذلك فان الاعتماد على مسؤولين اكراد بذاتهم هو استراتيجية خاسرة, ليس فقط لتنمية الإقليم فحسب, وانما لباقي العراق أيضا.

الحياة السياسية في العراق تتسم بالفوضى. فالعراق بلد ديمقراطي, لكن لا يوجد هناك شخص واحد قادر بمفرده على الهيمنة على البلد بأكمله. على العكس من نظيراتها في سوريا ومصر وتركيا, فان الحكومات العراقية تدخل الانتخابات من غير معرفة بما سيخبأه المستقبل لها.

وبالرغم من ذلك, فان عملية الانتخاب مشوبة بالعيوب والاخطاء. فالكثير من الأحزاب تذهب الى صناديق الاقتراع, لكن اساطين السلطة الحقيقين يبقون من غير انتخاب, ويديرون الأمور من خلف الكواليس. وكان لاندفاع الولايات المتحدة والأمم المتحدة المبدئي نحو الانتخابات في العراق فاقم من هذه المشكلة من خلال فرض نظام انتخابي أرضى ومكن هذه الشخصيات غير المنتخبة.

حتى عند حديث البيت الأبيض ووزارة الخارجية الامريكية عن الديمقراطية في العراق, فان طريقة تناولهم للسياسة في العراق مختلفة قليلا عن طريقة حديثهم عن طهران. **فعوضا عن تحسين الديمقراطية في العراق ومحاربة وباء الفساد الذي يفتك بالبلاد, اختار المسؤولون الامريكيون تسيير الأمور من خلال سماسرة السلطة وامراء الحرب العراقيين.**

لنأخذ على سبيل المثال عددا من المسؤولين الأمريكيين الذي قاموا بمقابلة مسعود البارزاني, الرئيس السابق لإقليم كردستان العراق, والذي لا يمتلك أي منصب رسمي منتخب. **ولقد تعامل المسؤولون في مختلف الإدارات الديمقراطية والجمهورية في واشنطن مع مسعود البارزاني كرجل لا يمكن الاستغناء عنه.**

مرارا, ادان المسؤولون الامريكيون الميليشيات المدعومة من إيران والتي يتحكم بها سماسرة سلطة مثل هادي العامري وقيس الخزعلي الذين يسعون الى انتزاع ما يريدون بقوة السلاح ما يعجزون عن الحصول عليه عن طريق صناديق الاقتراع. لكن قلة من المسؤولين الأمريكيين أقروا بان البيشمركة الكردية اليوم تقوم بنفس هذا الفعل. **قبل أربعين عاما, أبدت البيشمركة شجاعة وجلد في قتالهم ضد نظام صدام حسين, اما اليوم فهم لا يتعدون كونهم ميليشيا تمولها الولايات المتحدة, مشابهة الى حد كبير للميليشيات التي تدعمها إيران, ولا تقوم بتوفير الامن, بقدر عملها على حماية المصالح السياسية والمالية الشخصية للقادة**

السياسيين. في بغداد, تستهدف منظمة بدر وعصائب اهل الحق غالبا الصحفيين والمنافسين في مجال التجارة او الخصوم السياسيين. في أربيل والسليمانية, ينطبق الامر ذاته على التنظيمات الكردية المسلحة المنضوية تحت لواء البيشمركة.

نادرا ما افضى الاعتماد الأمريكي المفرط على الافـراد الى نتيجة مرضية. فقد دعمت الولايات المتحدة بشكل علني رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي على سبيل المثال, ايمانا منها بإمكانية استخدامه لمحاربة الميليشيات وجذب العراق بعيدا عن النفوذ الإيراني. فلم يكن الكاظمي غير مؤثر وغير فعال فحسب, انما ازكمت رائحة فساده الانوف وارتبطت بالولايات المتحدة وتركت العراق في حال اسوء مما كان عليه قبل تسنم الكاظمي للمنصب. ويتوجب على وزارة الخارجية الامريكية ان تفرض على الدبلوماسيين الامريكان الذين تدخلوا لصالح الكاظمي الاطلاع على التقرير الذي أعدته سايمون فوليتن بعنوان «سرقة القرن» وعرضه في مكاتبهم لما تبقى من أعمارهم المهنية.

وعند تعلق الامر بكردستان العراق, **فان الاعتماد على مسؤولين اكراد بذاتهم هو استراتيجية خاسرة, ليس فقط لتنمية الإقليم فحسب, وانما لباقي العراق أيضا**. ففي سنة ٢٠١٨, على سبيل المثال, ضغط ممثل البيت الابيض بريت ماكغورك, على السياسي الإصلاحي والتكنوقراط برهم صالح للتنازل عن منصب الرئيس لفؤاد حسين الذي اختاره مسعود البارزاني, فؤاد الذي لا يمتلك مؤهلات كافية للعمل في أربيل, ناهيك عن العمل في بغداد. ويبدو ان ماكغورك كان مدفوعا بالخوف من ان عدم حصول البارزاني على ما يريد سينتج عنه سخط الأخير الذي سيؤدي الى تعثر الحياة السياسية في العراق وتعطيل جهود التعافي من اثار الحرب على الدولة الإسلامية. ومن المثير انه بعد مرور عشرين عاما على اقصاء صدام حسين, لا تزال الولايات المتحدة تخضع لابتزاز البارزاني. فلم يؤتي هذا الركوع الأمريكي بثماره قط.

وللأسف, فان التاريخ يعيد نفسه. ففي الوقت الـذي اعترضت فيه الولايات المتحدة على رئاسة برهم صالح في ٢٠١٨, الا انها في نهاية المطاف اعتمدت على صالح. وبالرغم من ان الدستور العراقي يحدد

من سلطات الرئيس, الا ان مهارة صالح ساعدت العراق على الإبحار في ظروف صعبة وخطيرة نجمت عن الحركة الاحتجاجية وعن التبدد في سلطة الحكومة وعجز وضعف الكاظمي. كما ساهم صالح في تعزيز مكانة العراق الدبلوماسية, والتي وصلت ذروتها مع زيارة بابا الفاتيكان الى العراق في سنة ٢٠٢١.

لكن كلا من مسعود ومسرور البارزاني اتخذوا نهجا عنوانه القبول باي شخص عدا برهم صالح, وهو نهج غير مبني على خدمة المصلحة العراقية, ولكنه متجذر في مخاوفهم القبلية. ففي البداية, قاموا بترشيح شخص مقرب لهم وهو ريبر احمد البارزاني, لكن لم ينجح أي قدر من الرشاوى السياسية بجعل هذا الشخص مقبولا حتى من قبل حلفاء البارزاني السياسيين في بغداد.

وبدلا من رفض او اجبار البارزاني عن طريق العقوبات او انهاء المعونات الامريكية التي ينظر اليها البارزاني على انها استحقاقات, سعى مسؤولو البيت الأبيض الى تقديم التنازلات اليه, وتهدئة غضبه عن طريق التعامل مع منصبه كحق شرعي. والنتيجة كانت ان هذا التنازل تسبب في اخراج برهم صالح واستبداله بلطيف رشيد, صهر الرئيس جلال الطالباني. وفي الوقت الذي جاء فيه الرئيس لطيف رشيد من نفس الحزب السياسي الي جاء منه برهم صالح, الا انه يتعامل مع منصب رئيس الجمهورية بحماسة اقل من تلك التي ابداها صالح خلال فترة رئاسته.

وليس هذا الامر مستغربا في العمل السياسي ذو الطبيعة القاسية. فقد سبق ان خرج برهم صالح من مناصب أخرى لكنه ضل فاعلا من موقعه. كما ان أي نظام لا يجب ان يعتمد على شخص ما لوحده. لكن السؤال الذي يطرح نفسه والذي ينبغي على ماكغورك وغيره من المسؤولين الأمريكيين ان يطرحوه هو ما الفائدة التي تم جنيها من إرضاء البارزاني. هل تسبب هذا الامر في تحجيم النفوذ الإيراني في العراق؟

كلا. فعند النظر الى الوراء, يتضح لنا ان برهم صالح كان مهما تحييد قدرة السياسي المناصر لإيران نوري المالكي على تقويض المصالح الليبرالية في العراق. هل عزز التنازل الى البارزاني من المصالحة في العراق؟ كلا. بإرضاء البارزاني, أرسلت إدارة بايدن إشارة بانها ستتجاهل وتغفر له اللعبة

المزدوجة التي مارسها مع الدولة الإسلامية في ٢٠١٤ وجهوده في سنة ٢٠١٧ للانفصال عن البلاد. هل الخضوع الى بارزاني جلب السلام المحلي بين الاكراد أنفسهم؟ كلا, فعجز وغرور مسرور البارزاني دفع بالمنطقة الى اسوء ازمة شهدتها منذ سنوات الحرب الاهلية من ١٩٩٤الى١٩٩٧. **عوضا عن ذلك, فقد اظهر ذلك مرة أخرى, بان مفهوم واشنطن للصداقة هو طريق باتجاه واحد, وان منهجها تجاه حلفائها ذو طبيعة عابرة. ليس العراقيون فقط, لكن الاخرون في المنطقة, رأوا خطوات الولايات المتحدة هذه كمؤشر على ان العناد يتفوق على الولاء.**

لقد جبلت الولايات المتحدة على التقليل من أهمية العراق وتخبطت بشكل متكرر في تحقيق استراتيجيتها هناك. أولا, لايـزال الكثير من المسؤولين مستمرين بالنظر الى البلاد خلال المنظار الإيراني بدلا من النظر اليه بشكل مستقل. ثانيا, تضع واشنطن في مقدمة أولوياتها سلسلة من الحلول قصيرة المدى على حساب الإصلاح والاستقرار طويل الأمد. **ان تقديم الشخوص على النظام هي وصفة للفشل**. وسيكون من باب النفاق القول بان برهم صالح في هذه الحالة رجل لا يمكن الاستغناء عنه. لا أحد ينبغي ان يكون كذلك. **ولكن تقيم المرشحين في العراق على أساس انتماءاتهم القبلية لا من منظور من هو الأكثر قدرة على تحقيق التوافق في العراق هو امر خاطئ**. عندما ينزل العراقيون الى الشوارع للتظاهر بالضد من الفساد, سيكون من المفاجئ ان تختار إدارة بايدن الوقوف الى جانب الأكثر فسادا. ثالثا, وفي امر ذو صلة, فقد فشل البيت الأبيض ووزارة الخارجية في إدراك ان التسامح مع الفساد يؤدي الى خلق المزيد من الفساد. لذا عليهم معاملة كل من مسعود ومسرور كأفراد منبوذين, لا كلاعبين سياسيين يتمتعون بالشرعة ومستحقين لدعم ووقت الولايات المتحدة

الملاحظات:

- عرف الكاتب الأمريكي مايكل روبن تحديدا بموافقه الحادة من القادة الاكراد والزعامات الكردية التاريخية. حيث يرى روبن ان تساهل الإدارات الامريكية المتعاقبة مع الفساد والاخطاء التي ترتكبها هذه القيادات يضر بالمصالح الامريكية في العراق والمنطقة.
- ان دعوة الكاتب للتعامل مع الشأن العراقي بطريقة مؤسساتية تتجاوز الشخصانية تنطوي على بعدين سلبي وايجابي من المنظور العراقي. فمأسسة العلاقات العراقية الامريكية سوف تعني الثبات والاستقرار وعدم التأثر بالتغيرات التي تحدث في الإدارات والحكومات سواء في بغداد او في واشنطن. الا ان اهمال اهمية العلاقات الفردية مع الأطراف العراقية الموثرة ينطوي على تجاهل لأهمية ودور هذه الأطراف ونفوذها في محيطها, كما انه يتجاهل حقيقة عدم نضج الحياة الديمقراطية في العراق, حيث لا تزال رمزية الزعامات الشعبية والقومية تحتفظ بتأثيرها الكبير ضمن نطاق جماهيرها
- يتوجب على مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي ترسيخ أهمية العراق كبلد في الادراك الاستراتيجي الأمريكي, وتغير النمط الراسخة لدى الإدارات الامريكية التي تنظر الى العراق كمتغير ثانوي على هامش العلاقات الامريكية الايرانية

من المرجح أن يستمر التوازن في السياسة الخارجية العراقية

الكاتب:

غريغوري أفتانديليان

هو زميل غير مقيم في المركز العربي بواشنطن العاصمة. عمل سابقًا في حكومة الولايات المتحدة لأكثر من 20 عامًا وشغل عدة مناصب على سبيل المثال بوصفه عضواً محترفاً في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، وبوصفه محللاً متخصصاً في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية.

المصدر:

المركز العربي واشنطن دي سي

https://arabcenterdc.org/resource/iraqs-foreign-policy-balancing-act-is-likely-to-continue /

التاريخ:

29 تشرين الثاني 2022

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

على الرغم من الدعم الذي تلقاه رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني، من الفصائل الموالية لإيران في البرلمان العراقي، فمن المرجح أن يسعى إلى تحقيق التوازن في السياسة الخارجية للعراق. وسيشمل ذلك الحفاظ على العلاقات الودية مع كل من إيران والولايات المتحدة، مع تأكيده أيضاً على عدم حرق الجسور مع بقية العالم العربي التي عمل أسلافه على تطويرها. وعلى الرغم من أنه من المحتمل أن تبذل إيران وحلفاؤها العراقيون جهوداً لإجبار السوداني على إبعاد العراق عن الولايات المتحدة والدول العربية، فمن المرجح أن يقاوم مثل هذا الضغط قدر الإمكان لأنه يرى في تبنيه لسياسة خارجية متوازنة أمراً ضرورياً للحفاظ على استقلال بلاده، ولمساعدة اقتصاده المضطرب، وللحيلولة دون ظهور بقايا مايسمى بالدولة الإسلامية (داعش) من جديد.

سيكون من الحكمة أن يواصل المسؤولون الأمريكيون منح السوداني مهلة كبيرة مادام يتبنى سياسته الخارجية المتوازنة. ويبدو أن رئيس الوزراء الجديد ذكياً بما يكفي للمناورة في السياسة الإقليمية، على الرغم من أنه مدين بالفضل لداعميه المؤيدين لإيران داخل البرلمان العراقي. وحقيقة أنه لم يطالب الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق لهو مؤشر مهم لهذا التوازن. وفي غضون ذلك، على المسؤولين الأمريكيين تشجيع جيران العراق العرب على الاستمرار في التواصل مع السوداني الجديدة ودعم المشاريع الاقتصادية التي بدأها سلفه، والتي من شأنها أن تجعل العراق أقل اعتماداً على إيران. أن تخفيف اعتماد العراق على الكهرباء والغاز من إيران سيكون من مصلحة الدول العالم العربي والولايات المتحدة.

IRAQ COPY

على الرغم من الدعم الذي تلقاه رئيس الوزراء العراقي الجديد محمد شياع السوداني، من الفصائل الموالية لإيران في البرلمان العراقي، فمن المرجح أن يسعى إلى تحقيق التوازن في السياسة الخارجية للعراق. وسيشمل ذلك الحفاظ على العلاقات الودية مع كل من إيران والولايات المتحدة، مع تأكيده أيضاً على عدم حرق الجسور مع بقية العالم العربي التي عمل أسلافه على تطويرها. وعلى الرغم من أنه من المحتمل أن تبذل إيران وحلفاؤها العراقيون جهوداً لإجبار السوداني على إبعاد العراق عن الولايات المتحدة والدول العربية، فمن المرجح أن يقاوم مثل هذا الضغط قدر الإمكان لأنه يرى في تبنيه سياسة خارجية متوازنة أمر ضـروري للحفاظ على استقلال بـلاده، ولمساعدة اقتصاده المضطرب، وللحيلولة دون ظهور بقايا مايسمى بالدولة الإسلامية (داعش) من جديد.

كون السوداني صديق موالي لإيران لايعني أنه خاضع لها

ينحدر السوداني من عائلة ضمت أعضاء، في حزب الدعوة الإسلامي الشيعي، عارضوا نظام صدام حسين، الذي عمد بدوره على جعل العضوية في حزب الدعوة جريمة يعاقب عليها بالإعدام. وتبعاً لما ورد فقد أُعدم والد السوداني وخمسة من أفراد آخرين عائلته على أيدي أتباع صدام. ومع ذلك، على خلاف العديد من أعضاء حزب الدعوة الآخرين الذين أمضوا سنوات في المنفى في إيران، بقي السوداني، المولود في عام 1970، في العراق، وظل بعيداً عن الأضواء أثناء متابعته للدراسات الزراعية حتى الاطاحة بالنظام عام 2003 بسبب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. دخل السوداني الميدان السياسي في العام التالي، وأضحى قائمقام مدينة العمارة، ومحافظاً لميسان فيما بعد. ثم التحق بعد ذلك برئيس الوزراء نوري المالكي آنذاك، الذي عيّنه بمناصب وزارية عدة. ولكن حتى بعد إجبار المالكي على الاستقالة غداة المكاسب التي حققها تنظيم داعش، ظل السوداني في منصب وزير التجارة بالوكالة في عام 2015 ووزير الصناعة والمعادن بالوكالة في عام 2016 بسبب كفاءته الإدارية .

وقد طوّر السوداني على مدار حياته السياسية علاقات ودية مع السياسيين والفصائل العراقية الموالية لإيران، وهي روابط عملت بلاشك لصالحه عندما قرر البرلمان العراقي في نهاية المطاف اختياره رئيساً للوزراء في 27 تشرين الأول / أكتوبر عام 2022، بعد عام من الاضطرابات السياسية التي شملت انسحاب

الفصيل السياسي الكبير لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر من الهيأة التشريعية في البلاد. **وحقيقة أن الاطار التنسيقي الموالي لإيران، والذي يضم المالكي إلى جانب الأحزاب الشيعية الأخرى وعناصر من الحشد الشعبي، قد أيد السوداني لمنصب رئيس الوزراء قد جعل الأمر يبدو انه في يخضع لنفوذ طهران**. لقد غذى السوداني هذا التصور في بعض الأوساط عندما عين شخصيات مثيرة للجد مؤيدة لإيران في حكومته، بما في ذلك وزير التعليم العالي نعيم العبودي، من عصائب أهل الحق، وهي مليشيا شيعية موالية لإيران صنفتها واشنطن على أنها منظمة إرهابية، ورئيس لمكتب الإعلامي لرئيس الوزراء ربيع نادر، الذي عمل سابقاً في المنظمة نفسها، وكذلك كتائب حزب الله، التي تحمل التصنيف نفسه.

وفي غضون ذلك ترى السلطات الإيرانية في ظهور الحكومة العراقية الجديدة انتصاراً لها. إذ أدرج قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، محاولات سابقة فاشلة لتشكيل حكومة عراقية في سياق مازعم انها سلسلة إخفاقات الولايات المتحدة العديدة في الشرق الأوسط. وقد سارع السفير الإيراني إلى القيام بزيارة ودية للسوداني، مؤكداً أنه يأمل أن تعزز العلاقات الإيرانية العراقية في ظل رئاسته للوزراء.

ومع ذلك من المرجح أن يكون لأي رئيس وزراء عراقي علاقات ودية مع إيران نظراً للعلاقات التجارية والدينية الواسعة التي أقيمت بين البلدين منذ عام 2003. فالعراق هو ثاني أكبر سوق تصدير لإيران وقد اعتمدت بغداد منذ مدة طويلة على إيران في استيراد الكهرباء والغاز الطبيعي – **وهي حقيقة اعترفت بها واشنطن ومنحت العراق إعفاءات عديدة من العقوبات الأمريكية التي فُرضت على الدول التي تتعامل مع إيران**. زد على ذلك، يزور عشرات الآلاف من الزائرين الإيرانيين الأماكن المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء، الأمر الذي ساعد على تعزيز الاقتصاد في جنوب العراق. وقد حافظ حتى مصطفى الكاظمي، سلف السوداني، الذي كان يعد قريباً من الولايات المتحدة، على التوازن في العلاقات العراقية الإيرانية، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل قام بزيارة طهران.

السوداني يريد استمرار العلاقات الأمريكية

على **الرغم من ان صناع السياسة الأمريكيون كانوا يأملون، على الأرجح، في بقاء الكاظمي في منصب رئيس الوزراء لأنه كان معروفاً لديهم- مسؤول**

مخابرات عراقي سابق عمل على نحو جيد مع المسؤولين الأمريكيين- إلا أنهم يشيرون الآن إلى أنهم يريدون إقامة علاقة وثيقة مع السوداني.

يوجد حالياً 2500 جندي أمريكي في العراق يساعدون في تدريب الجيش العراقي وتقديم المشورة بشأن كيفية التعامل مع التهديد الذي تشكله فلول داعش. وعلى الرغم من الضعف الشديد الذي اعترى تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا، إلا أن خلاياه ماتزال نشطة في كلا البلدين وتشن الهجمات على وجه دوري. يبدو أن السوداني يدرك أن الجيش العراقي سيكون في وضع غير مواتٍ في قتاله ضد داعش إذا انسحب المدربون الأمريكيون من البلاد لأن الجيش العراقي مايزال بحاجة إلى تحسين قدراته كي يكون قادراً على القتال بمفرده. أضف إلى ذلك فقد كان أحد وعود السوداني عندما بات رئيساً للوزراء هو ضمان إعادة بناء مناطق العراق التي تضررت ابان الحملة ضد تنظيم داعش. ولاريب في أنه لايمكنه القيام بذلك مالم يكن تنظيم الدولة الإسلامية غير قادر على الظهور مرة أخرى في المناطق المنكوبة. **زد على ذلك، ربما يكون السبب غير المعلن للإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي في العراق هو العمل بوصفه قوة موازنة للحرس الثوري الإيراني والمليشيات الموالية لإيران.**

أجرى وزير الخارجية انتوني بلينكن اتصالاً هاتفياً بالسوداني في 3 تشرين الثاني / نوفمبر لتهنئته على تعيينه رئيساً للوزراء، مؤكداً أن واشنطن «حريصة» على العمل مع حكومته لتحسين حقوق الانسان، ومحاربة الفساد، وتعزيز الفرص الاقتصادية، ومعالجة استقلالية الطاقة، وقضايا المناخ. كما اعاد بلينكن التأكيد على التزام الولايات المتحدة بـ «دعم العراق في تحقيق الهزيمة الدائمة» لتنظيم داعش.

وتُفصح هذه التصريحات بوضوح عن أنه على الرغم من الدعم الذي تلقاه السوداني من المعسكر الموالي لإيران، تأمل واشنطن أن يستمر التعاون الذي قدمه الكاظمي في عهد السوداني. ومع ذلك يأتي الدعم الأمريكي مصحوباً ببعض التحذيرات. فقد ورد ان المسؤولين الأمريكيين قد أبلغوا السوداني في الأسابيع الأخيرة أنهم لن يتعاملوا مع أي من مسؤولي الحكومة العراقية المنتسبين إلى المليشيات الموالية لإيران التي صنفتها الولايات المتحدة على أنها جماعات إرهابية، مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق. وستراقب واشنطن أيضاً ما إذا كانت هذه المليشيات ستصعد هجماتها على القوات

IRAQ COPY

الأمريكية في العراق، الأمر الذي يشير إلى أن السوداني يجب أن يفعل ما في وسعه للسيطرة عليها. ومع ذلك، ورد ان إدارة بايدن، اعتباراً من منتصف تشرين الثاني / نوفمبر، انها كانت راضية عن المشاركة التي أجرتها مع السوادني، غير أنها ستحكم على استقلاله عن إيران عبر أفعاله. **قد تكون حقيقة أن السوداني احتفظ بملف المخابرات لنفسه عوضاً عن إعطائها لعضو في الإطار التنسيقي إشارة إلى واشنطن بأنه سيحاول استيعاب رغبات الولايات المتحدة إلى حد ما.** قد يكون هذا امراً صعباً بالنسبة إلى السوداني نظراً لأنه حتى الكاظمي لم يستطع السيطرة على هذه المليشيات الموالية لإيران بالقدر الذي يريده.

كما أشار السوداني أنه لن يكون جزءاً من تحرك أوبك+ لخفض انتاج النفط من أجل الحفاظ على ارتفاع الاسعار. وقال للصحفيين أن العراق، عوضاً عن ذلك، لايستطيع تحمل خفض الانتاج لأنه يحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الإيرادات للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الجمة في البلاد. وتشمل هذه المعدلات التقديرية لبطالة الشباب بأكثر من 27 بالمائة ومعدل الفقر بنسبة 31 في المائة، المسجلة عام 2021. ولاشك أن السوداني يرى في معارضته لتخفيضات الانتاج في مصلحة العراق الاقتصادية، ولكنها لها تأثير ثانوي أيضاً يتمثل في ابقائه على علاقات طيبة مع إدارة بايدن، التي تريد أكبر قدر ممكن من النفط في السوق العالمية من أجل خفض الاسعار. ومن المثير للاهتمام أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد اتصل هاتفياً بالسوداني في 24 تشرين الثاني / نوفمبر للتعهد بصداقته مع رئيس الوزراء الجديد وللتذمر من محاولة الدول الغربية فرض حد أقصى لسعر وارداتها من النفط الروسي. لكن يبدو ان بوتين لم يحرز أي تقدم في تغيير رأي السوداني فيما يتصل بتخفيضات انتاج النفط.

الحفاظ على العلاقات بالعالم العربي

جديرٌ بالذكر أن أول رحلة خارجية للسوداني بوصفه رئيساً للوزراء لم تكن إلى إيران، بل إلى دولة الأردن العربية المجاورة، في زيارة تمت في 21 تشرين الثاني / نوفمبر، والتقى السوداني ومحافظ محافظة الأنبار، المتاخمة للأردن، بالملك عبد الله ومسؤولين أردنيين آخرين، مؤكدين لهم أن الاتفاقات السابقة (ولاسيما تلك التي وقعتها حكومة الكاظمي بشأن خطوط الانابيب وتوصيلات الشبكة الكهربائية) ستبقى سارية. مثلت هذه لحظة مهمة للمضي قدماً في العلاقات

العراقية الأردنية لأن البرلمان العراقي قد ألغى في أوائل تشرين الأول / أكتوبر المراسيم التي أصدرتها حكومة تصريف الأعمال للكاظمي منذ 8 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2021. **ولم تؤكد رحلة السوداني إلى الأردن هذه العلاقات فحسب، بل ربما أعادت التأكيد على أيضاً على تطوير العلاقات بين العراق والأردن ومصر التي كانت قيد التنفيذ على مدار العامين المنصرمين. فعلى سبيل المثال قد يمتد خط الأنابيب النفطي المقترح من البصرة في العراق إلى ميناء العقبة الأردني إلى مصر أيضاً، ومن ثم يخدم البلدان الثلاثة كافة.**

كما تصدى السوداني إلى علاقات العراق بالسعودية، مشيداً بدور المملكة الريادي في المنطقة، وإبراز العلاقات السياسية الاقتصادية التي طورتها الدولتان خلال السنوات العديدة الماضية، إضافة إلى عمل مجلس التنسيق الأعلى المشترك بينهما. وقد قال السوداني، بصدد مسألة اقتراح ربط كهربائي لضم العراق إلى الشبكة الكهربائية السعودية واضعاً، بالتأكيد ، الاردن في الحسبان، دبلوماسياً «يمكن تفعيل أكثر من اقتراح بطريقة تعمل على تطوير العلاقة على الجانب الاقتصادي، وتوحيد المواقف والتنسيق حيال مختلف القضايا التي تهم استقرار المنطقة».

ومع ذلك، يبدو ان المسؤولين السعوديين مترددين بشأن السوداني في هذه المرحلة، وغير مرتاحين بشأن مدى قربه من إيران ونوري المالكي، الذي ينظر إليه السعوديون بريبة جراء سياساته المعادية للسنّة. ففي الوقت الذي اتصل فيه قادة الامارات وقطر بالسوداني لتهنئته على توليه رئاسة الوزراء، لم يفعل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ذلك بعد، بل أرسل، عوضاً عن ذلك، رسالة إلى السوداني تتمنى له «التقدم» و «الارتقاء» في منصبه الجديد.

ولعل السوداني شعر في هذا التردد، فقد قال تشرين الثاني / نوفمبر أنه يأمل في مواصلة استضافة المحادثات في بغداد بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين والتي جرت بنحو دوري إلى الآن. **ولاريب ان السوداني، حاله حال سلفه الكاظمي، يأمل انه عبر خفض درجة التوتر بين الرياض وطهران، يمكن عد العراق شريكاً إقليمياً مفيداً، ولاسيما للمملكة العربية السعودية.** ولكن لم تسفر المحادثات حتى الآن عن تقدم كبير. ان الخطر بالنسبة للعراق يكمن في انه إذا فشلت هذه المحادثات وإذا حاولت إيران الضغط على العراق لتقليص

علاقاته مع الرياض، فان السوداني سيكون في مأزق ولاسيما وأن دعمه في البرلمان يقع على عاتق المعسكر الموالي لإيران.

توصيات لسياسة الولايات المتحدة

سيكون من الحكمة أن يواصل المسؤولون الأمريكيون منح السوداني مهلة كبيرة مادام يتبنى سياسته الخارجية المتوازنة. ويبدو أن رئيس الوزراء الجديد ذكياً بما يكفي للمناورة في السياسة الإقليمية، على الرغم من أنه مدين بالفضل لداعميه المؤيدين لإيران داخل البرلمان العراقي. وحقيقة أنه لم يطالب الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق لهو مؤشر مهم لهذا التوازن. وفي غضون ذلك، على المسؤولين الأمريكيين تشجيع جيران العراق العرب على الاستمرار في التواصل مع السوداني الجديدة ودعم المشاريع الاقتصادية التي بدأها سلفه، والتي من شأنها أن تجعل العراق أقل اعتماداً على إيران. أن تخفيف اعتماد العراق على الكهرباء والغاز من إيران سيكون من مصلحة دول العالم العربي والولايات المتحدة.

من المرجح أن تكون معارضة الولايات المتحدة لبعض أعضاء حكومة السوداني المثيرين للجدل والذين تربطهم صلات بمليشيات العراق الموالية لإيران بمثابة عامل ضغط على العلاقات العراقية الأمريكية في المستقبل. ومع ذلك، يتعين التعامل مع هذه الأمور بهدوء، لأن تسليط الضوء عليها سيفضي، على الأرجح إلى رد فعل عنيف. ومادام ان مثل هذه الشخصيات ليست في مناصب مؤثرة من شأنها أن تضر بنحو مباشر بالعلاقات الأمريكية العراقية، **يجب على صانعي السياسة الأمريكية منح السوداني حسن الظن، لأنه بلا ريب لديه إحساس أفضل بالفروق الدقيقة في السياسة العراقية أكثر من واشنطن. وبالنظر إلى قوة الفصائل الشيعية في البلاد والمليشيات الموالية لإيران، هناك الكثير الذي يمكن للولايات المتحدة فعله للتأثير على مجرى الأحداث في العراق. ان اعطاء السوداني الوقت والمساحة للتعامل مع كل من الصلاحيات الداخلية ومسائل السياسة الخارجية، مع الاستمرار في دعم العراق سياسياً واقتصادياً، هو المطلوب في هذه المرحلة، على الرغم من الهواجس النابعة من موقف السوداني المفترض المؤيد لإيران.**

IRAQ COPY

الملاحظات:

- كاتب المقالة، على النحو المذكور أعلاه، خبير متمرس في السياسة الخارجية الأمريكية ولاسيما حيال الشرق الأوسط لذا فان الآراء والتوصيات الواردة جديرة بالاهتمام.
- ترجح المقالة استمرار تبني السيد محمد شياع السوداني نهج التوازن في السياسة الخارجية العراقية، وهو الأمر الذي لاقى ترحيب مشوب بالحذر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.
- تتفهم الولايات المتحدة طبيعة النفوذ الإيراني في العراق وطبيعية المصالح والعلاقات المشتركة على كافة بين البلدين، الأمر الذي يمنح السوداني فرصة تتمثل في كونه سيكون بمنأى عن الضغط الأمريكي بشأن العلاقة مع إيران، كما ستستمر الولايات المتحدة بمنح العراق استثناء من العقوبات.
- المح الكاتب، في سياق الاشارة الى العلاقة مع الأردن، إلى امكانية مد خط أنابيب للنفط إلى ميناء العقبة وإلى مصر أيضاً. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الخصوص ان هذه الفكرة طرحت ابان الحرب العراقية- الايرانية وتمثل رغبة امريكية كما اشارت الوثائق الأمريكية التي رُفع عنها السرية مؤخراً.
- يمثل الموقف من التواجد العسكري الامريكي اختبار صعب لرئيس الوزراء العراقي وسيعتمد تقييم الولايات المتحدة وموقفها من الحكومة العراقية على اساس الكيفية التي سيتعامل فيها مع هذا الملف.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة «ومتابعة ورصد» اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute For Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks